دستور العمران

اكتب دستورك.... غير منطقتك

ليه محتاجين دستور للعمران؟

تدهور حالة السكن، وتدني مستوى المرافق، وغياب التوزيع العادل للخدمات العامة، والتلوث، والأزمات المرورية، وسؤ حالة الفراغات العامة والمناطق الخضراء التي تختفي من حياتنا يوماً بعد يوم، وانتشار القمامة في شوارعنا، كلها مشاكل تواجهنا جميعاً في أحيائنا ومدننا المصرية.

ترتبط هذه المشاكل بالطريقة التي تدار بها مدننا وقرانا منذ عقود عديدة. ولنتغلب على تلك التحديات لا نحتاج فقط لسياسات جديدة وجهود الخبراء في هذا المجال، ولكن الأهم هو أن نشترك جميعاً في التغلب على هذه التحديات لأننا نحن من يواجهها بصورة يومية.

لكي يحدث تغيير حقيقي في واقع العمران الذي نعيشه، يجب أن نبني هذا التغيير معاً على أسس العدالة الاجتماعية، والاستدامة، والمساواة. وأولى خطوات هذا التغيير، هو أن يشتمل الدستور المصري على مجموعة من الحقوق الأساسية يجب أن يتمتع بها كافة السكان بصورة كاملة، ودون تفرقة أو تمييز.

شاركوا معنا في تبني هذه الحقوق، ونشرها في مناطقكم المختلفة. تحاوروا معنا لتطوير هذه الحقوق نحو الأفضل. وإن اتفقتم معنا على هذه الحقوق، وأهمية أن يشملها الدستور المصري الجديد، وقعوا معنا عليها وساهموا معنا في جمع التوقيعات عليها من شتى مناطق مصر حتى تصبح مطلباً مشتركاً لنا جميعاً.

إيه هي حقوقنا في العمران؟

- تعترف الدولة بحق كافة السكان في العمران والتمتع به وبفراغاته العامة على أسس مبادئ العدالة الاجتماعية، والاستدامة، واحترام الثقافات المختلفة، والاتزان بين التنمية الحضرية والريفية.
- تشمل الأهداف الاجتماعية للدولة توفير الخدمات والمرافق العامة، وضمان جودتها وعدالة توزيعها، والتحسين المستمر لجودة حياة المواطنين، والتأكد من تلبية احتياجاتهم الأساسية. ولهذه الأهداف، تلتزم الدولة بإعطاء جوانب الإنفاق الاجتماعي العام الأولوية على أي أوجه إنفاق أخرى.
- تستهدف سياسات الدولة استخدام الأراضي بما يحقق العدالة الاجتماعية، والمساواة، والتوازن البيئي؛ كذلك الاستفادة الكاملة من الملكيات العامة والخاصة غير المأهولة، وغير المستخدمة، بما يحقق مصلحة كافة السكان. على أن توجه مشروعات واستثمارات الدولة بما يعود بالنفع على المجتمع ككل.
- اعتماد اللامركزية في الحكم المحلي، والإدارة الديمقراطية للعمران، والاستجابة لاحتياجات المجتمعات المحلية؛ كما تلتزم الدولة بدعم الوحدات المحلية بما تحتاجه من معونة فنية وإدارية ومالية.
- الثروات المعدنية والموارد الطبيعية للدولة ملك للشعب، وعوائدها حق له، تلتزم الدولة بالحفاظ عليها، وحسن استغلالها، ومراعاة حقوق الأجيال فيها. ويُحظَر التصرف في الأراضي التي تم نزع ملكيتها للمنفعة العامة أو أملاك الدولة العامة بأي طريقة تخل بنفعها وخدمتها للمصلحة العامة.
- لكافة السكان الحق في المشاركة في صنع القرارات فيما يخص إعداد المخططات العمرانية، والحكم المحلي، وتقديم الخدمات العامة، ويحق للسكان الحصول على المعلومات التي تمكنهم من هذه المشاركة ومن مساءلة أجهزة الدولة في ذلك.
- إعطاء الأولوية لسكان المناطق التي تخضع للتطوير في البقاء في مناطقهم الأصلية وبما يضمن حقهم في المسكن الملائم بكافة شروطه، وإن وجب إعادة توطين السكان لأغراض الحفاظ على سلامتهم وفى غياب أي حل آخر، يتم ذلك بطريقة طوعية وشفافة.

- تكفل الدولة الحق في المسكن الملائم بكافة عناصره وذلك لكافة السكان دون تمييز وبغض النظر عن وضعهم الاقتصادي أو الاجتماعي، ويمتد ذلك الالتزام لكافة المناطق المستجدة والقائمة بالفعل.
- تلتزم الدولة بتوفير الموارد اللازمة لإنتاج المسكن من أدوات قانونية وتمويلية وإدارية، ودعم فني، وأراضي وخامات بسعر مناسب يتلاءم مع قدرات محدودي الدخل. كما تلتزم الدولة بمكافحة التعسف والاستغلال في العلاقات الإيجارية في إطار كفالة حق المسكن الملائم للفئات المهمشة والأكثر ضعفا.
- تلتزم الدولة بضمان الحيازة الآمنة لجميع السكان دون تمييز مع الاعتراف بالحيازة العرفية. كما تلتزم بضمان الحقوق التاريخية للشعوب الأصلية في إدارة الأراضي والموارد الطبيعية في مجتمعاتهم، مع الحفاظ علي هويتهم وموروثهم الثقافي.
- يُحظَر نزع الملكية إلا في حالات المنفعة العامة وبموجب حكم قضائي نهائي. كما تُحظَر عمليات الإخلاء القسري أو هدم المنازل دون حكم نهائي، ولا يجوز إباحة الطرد التعسفي أو التهجير بأي تشريعات إلا في مواجهة الكوارث والأضرار الجسيمة الناتجة عنها.
- تلتزم الدولة بحماية حق الأشخاص في الفراغ العام، وتهيئته بما يناسب احتياجاتهم المختلفة بما فيهم ذوي الاحتياجات الخاصة، كما تتخذ الدولة التدابير اللازمة للحفاظ على الفراغ العام واستخدامه بما يخدم الأغراض العامة المشتركة، والتي تسبق في أولويتها استخدامه لخدمة المصالح الفردية.
- تلتزم الدولة بإتاحة الخدمات والمرافق العامة لكافة السكان دون تفرقة أو تمييز وتوزيعها بصورة عادلة بين كافة المناطق، كما تضمن الدولة كفاءة وانتظام واستمرارية وجودة تقديم هذه الخدمات والمرافق، وسهولة وصول جميع السكان إليها، وتقديمها بصورة كافية تفي باحتياجاتهم بأسعار في متناول الجميع.
- التراث الحضاري القديم والمعاصر للشعب المصري بكافة طوائفه وثقافاته، حق لجميع المصريين وللأجيال القادمة، تلتزم الدولة بحمايته وبغض النظر عن وضعه القانوني أو نوعية ملكيته، كما تلتزم الدولة بإتاحته للجميع، وإزالة ما يقع عليه من تعديات، واسترداد ما استولي عليه منه.
- لكل شخص الحق في بيئة صحية سليمة ومتوازنة. وتلتزم الدولة بصون البيئة، وحماية الموارد الطبيعية ومنع الاستخدام الجائر لها.كما تلتزم الدولة بالحفاظ على الحياة الطبيعية، والمناطق الخضراء القائمة بالعمران، وحمايتها والتوسع فيها. كما تتخذ الدولة التدابير اللازمة من أجل ترشيد استخدام المياه والطاقة، واستخدام الطاقات الجديدة والمتجددة.
- تكفل الدولة الحق في المواصلات العامة لجميع الأفراد من خلال نظام آمن ومتكامل للنقل العام متاح للجميع بسعر مقبول. وتتخذ الدولة التدابير اللازمة لاستخدام وسائل النقل غير الملوثة للبيئة.

أنا ....أدعم هذه الحقوق وأؤيدها

المنطقة / الحي ....

المدينة، المحافظة ....

الرقم القومي (١٤ رقم) ....

البريد الإلكتروني (إن وجد) ....